



مجلة بحوث الشرق الأوسط مجلة علمية مُحَكَّمة (مُعتمدة) شهرياً

العدد مائة وأربعة عشر
(أغسطس 2025)

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)





الآراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCif) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعاً على موقع دار المنظومة.



العدد مائة وأربعة عشر (أغسطس 2025)

تصدر شهرياً

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press



مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دورية علمية مُكَمَّمة
(أثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبد الخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر

أ.د. سوزان القليوبي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. ماهر جميل أبو خوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. حسام ملتطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبد المنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس

Prof. Petr MUZYNY، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Gabriele KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Farah SAFI، جامعة كيرمون أوفيرني، فرنسا

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ أمل حسن
رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ راندا نوار قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
رئيس وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس
تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجمة المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg
وسائل التواصل

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس - شارع الخليجية المأمون - عباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري، www.mercjournals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن المسلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحى الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- لواء / محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي :

- أ.د. إبراهيم خليل الغلاف جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيتي كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة- الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قببسي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Beilil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونياً ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتفاء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 11 ؛
- (Paper) مقاس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (الكلام) 21×13 سم. (Layout) والتنسيق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تنسيق 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 27، اسم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 6pt) تباعد بعد الفقرة = 0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء على مسؤولية الباحث لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر ، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالقسط) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG71000100010000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛
- استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛

• **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور / مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ج.م.ع (ص.ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

• ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (114)

الصفحة	عنوان البحث
الدراسات القانونية	
34-1	صفاء أحمد على
1	الالتزام بالإعلام السابق على التعاقد
82-35	ياسر جابر عبد العزيز
2	دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي كمدخل لمكافحة الفساد
128-83	وليد فاروق عطية
3	أثر الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة
172-129	فتحي عبد الله عمران
4	المواجهة الشاملة للإرهاب ((قانونيا وأمنيا)).
الدراسات السياسية	
228-173	نهرين جواد شرقي
5	دور مراكز الفكر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: الحرب الروسية- الأوكرانية أنموذجاً
284-229	أحمد محمد عبد العال
6	براجماتية ردود الفعل غير التأديبية على خطابات الساسة الإسرائيليين على اليوتيوب منذ بدء عملية طوفان الأقصى

الدراسات الاقتصادية

350-285	عزيزة عبد الخالق محمد	واقع التنوع الاقتصادي في مصر وأثره على معدلات البطالة.	7
392-351	رشاد أحمد أحمد	رفع كفاءة وأداء الإنفاق العام في مصر بالتحويل إلى نظام موازنة البرامج والأداء	8

دراسات الحضارة واللغة الأروبية القديمة

482-393	نسرين أمير سيد	الفوينيكس والبينو بين الحضارتين اليونانية والمصرية "دراسة تحليلية مقارنة".	9
---------	----------------	---	---

دراسات باللغات الأجنبية الانجليزية واليابانية

538-483	محمد إبراهيم حسن	التعامل مع التحديات الأمنية:استكشاف ديناميكيات التعاون في منطقة المتوسط.	10
576-539	آلاء أحمد سيد	التمييز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية	11

العدد افتتاحية (114)

يسرنا أن نقدم لقرائنا الكرام العدد (114) من مجلتنا، والذي يضم باقة متميزة من الأبحاث والدراسات التي تعكس عمق التحولات المتسارعة والتحديات المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة في مجالات القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة.

في محور الدراسات القانونية، يستهل العدد ببحث حول الالتزام بالإعلام السابق على التعاقد، مبرزاً أهمية الشفافية في بناء علاقات تعاقدية عادلة. كما يتناول دور المحكمة الدستورية العليا في الإصلاح الاقتصادي باعتباره مدخلاً فاعلاً لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ العدالة الاقتصادية. ويُختتم المحور بتحليل معمق للمواجهة الشاملة للإرهاب، من خلال استعراض الأطر القانونية والأمنية الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة المعقدة.

أما في مجال الدراسات السياسية، فيسلّط العدد الضوء على دور مراكز الفكر في رسم استراتيجيات الدول، من خلال دراسة حالة الحرب الروسية-الأوكرانية، إضافة إلى تحليل لخطابات الساسة الإسرائيليين عبر منصة اليوتيوب، في محاولة لفهم أعمق للتكتيكات الخطابية والديناميات السياسية المعاصرة.

وفي المجال الاقتصادي، يستعرض العدد بحثين محوريين: أولهما يتناول واقع التنوع الاقتصادي في مصر وتأثيره على معدلات البطالة، وثانيهما يناقش رفع كفاءة الإنفاق العام عبر تبني نظام موازنة

البرامج والأداء، بما يعكس سعيًا نحو تعزيز الكفاءة المالية والاستدامة الاقتصادية.

ويولي العدد اهتمامًا خاصًا بالتراث الفكري الإنساني، من خلال دراسة مقارنة فريدة بين رمزي الفوينيكس والبينو في الحضارتين اليونانية والمصرية، كمدخل لفهم الرمزية الثقافية المشتركة بين الحضارات. ويُختتم العدد بقراءة أنثروبولوجية في الدراسات اليابانية، عبر دراسة تُحلل التمييز بين الرجل والمرأة في الأمثال الشعبية اليابانية، بما يكشف عن البنى الثقافية والاجتماعية العميقة للمجتمع الياباني. إننا نأمل أن يُسهم هذا العدد في إثراء النقاش الأكاديمي، ويوفّر إضافة معرفية نوعية للباحثين والمهتمين بقضايا الساعة، بما يعزز من فهمنا لواقعنا ويستشرف آفاق المستقبل.

والله وليّ التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

**أثر الرقابة الإلكترونية
في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.**

**The impact of electronic censorship in facing
. the state's general budget deficit**

**وليد فاروق عطية أحمد
باحث دكتوراه في الاقتصاد كلية الحقوق
جامعة عين شمس.**

**Walid Farouk Attia Ahmed
Master's in economics**

**PhD researcher in economics, Faculty
. of Law, Ain Shams University**

Walid.farouk@hotmail.com



www.mercj.journals.ekb.eg



المُلخص:

تناول الباحث في هذا البحث الإطار العام للدراسة؛ وذلك من خلال عرض مقدمة عن موضوع البحث، والتعرف على أهمية البحث العلمية والعملية، وتحديد مشكلة البحث، ويركز الباحث على استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي والتاريخي وهم من المناهج الاقتصادية المعتمدة في الأبحاث الاقتصادية واستعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية في ذات نطاق موضوع البحث.

ثم استعرض الباحث أثر الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال مؤشرات أداء الرقابة المالية في مصر الفترة (2006/2005-2020/2019)، وقد استخلص العديد من النتائج خلال فترة الدراسة أهمها استمرار ظاهرة إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية؛ مما يشير إلى عدم الدقة في إعداد الموازنة؛ مما يضعف في مصداقية الموازنة، ونقص المعلومات المالية الدقيقة التي تساعد محلي الموازنة في بناء موازنة سليمة عند عرضها على مجلس النواب، وكذا عند دراسة إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية، مع وجود انخفاض ملحوظ في عجز الموازنة بشكل تدريجي بعد تطبيق الرقابة الإلكترونية، وكان من المتوقع أن يستمر انخفاض العجز؛ إلا أن حدوث أزمة كورونا العالمية خلال العام المالي 2020/2019 وما تبعها من حرب روسيا وأوكرانيا أدت ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.

**Abstract:**

The researcher dealt in this research with the general framework of the study, by presenting an introduction to the subject of the research, identifying the importance of scientific and practical research, and identifying the research problem, and the researcher focuses on the use of the descriptive, deductive and historical approach, and they are one of the economic approaches adopted in economic research, and the researcher reviewed many previous Arab and foreign studies in the same scope of the research topic.

Then the researcher reviewed the impact of electronic control in facing the deficit of the state's general budget through the performance indicators of financial control in Egypt during the period (2005/2006 - 2019/2020), and he drew many results during the study period, the most important of which is the continuation of the phenomenon of introducing amendments to the original budget, which indicates inaccuracy in preparing the budget, which weakens the credibility of the budget, and the lack of accurate financial information that helps budget analysts in building a sound budget when presented to the House of Representatives. As well as when studying amendments to the original budget, with a noticeable decrease in the budget deficit gradually after the application of electronic censorship, and it was expected that the deficit would continue to decrease, but the occurrence of the global Corona crisis during the fiscal year 2019/2020 and the subsequent war of Russia and Ukraine led to a rise in the state budget deficit.



أولاً - المقدمة:

ترجع نشأة الرقابة على المال العام إلى ملكية الدولة للمال العام وإدارته بالنيابة عن الشعب، ومع تطور الدولة ازداد المال العام، وتطلّب الأمر وسائل رقابية لحمايته من أشكال النهب والاستيلاء كافة، ولذلك حرصت الشرائع القديمة والحديثة على حمايته سواء تعلق الأمر بتحصيله أو إنفاقه بداية من عهد الدولة الفرعونية بمصر حتى العصر الحديث.

تعد الرقابة الإلكترونية السابقة على التعاملات الحكومية كافة، وخاصة الإنفاق الحكومي هي بمثابة رقابة إلكترونية حديثة. فهي رقابة إلكترونية لممثلي وزارة المالية على الوحدات الحسابية كافة بالجهات والدوائر الحكومية؛ من خلال نظام إلكتروني وهو نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)) أكثر فعالية من الرقابة التقليدية للحفاظ على المال العام والحد من الفساد.

أصبحت الرقابة الإلكترونية لها دور فعال على الموازنة العامة للدولة؛ حيث قامت وزارة المالية باتخاذ خطوات إصلاحية لتحقيق الشفافية والرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة لتحقيق الانضباط المالي للموازنة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة عن أداؤها من خلال تبويب الموازنة وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة العامة وميكنة إعدادها وتنفيذها باستخدام تطبيقات أراكل المالية مع تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع موارد الدولة.

كان لتطبيق نظام (GFMIS)) الأثر الفعال في تطبيق الموازنة الإلكترونية أو ما تعرف بموازنة البرامج والأداء في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، ومن ثم كان لازماً تقييم أداء الرقابة المالية في مواجهة عجز الموازنة إبان تطبيق الرقابة التقليدية، وأيضاً بعد تطبيق الرقابة الإلكترونية من خلال مدى تأثير المصروفات والإيرادات والعجز الكلي



وليد فاروق عطية أحمد

للموازنة وذلك بداية من العام المالي 2005/2006 وهو بداية ما توفر لدينا من بيانات مالية؛ من خلال الجريدة الرسمية "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة، قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة حتى العام المالي 2019/2020 مع الوضع في الاعتبار فترة الأزمات وظروف وأحداث سياسية شهدتها مصرنا الحبيبة، وكذا انتشار الأوبئة؛ مثل: جائحة كورونا التي أثرت على اقتصاد الدول ومنها مصر".

صدر قانون المالية العامة الموحد رقم (6) لسنة (2022) بديلاً عن القانون رقم (53) لسنة (1973) بشأن الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/2/8، وذلك سعيًا من وزارة المالية نحو التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء بالوزرات والجهات الحكومية كافة بهدف رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام من خلال ربط الاعتمادات المخصصة بالنتائج المراد تحقيقها؛ وذلك لزيادة فعالية الرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية.

ثانيًا - أهمية موضوع البحث:

يستمد البحث أهميته من جانبين:

1. الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الرقابة الإلكترونية والمتمثلة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية **GFMIS** وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومية **GPOS & GPS** على المستوى الدولي بشكل عام وعلى المستوى المحلي جمهورية مصر العربية بشكل خاص، ومدى فعالية هذه النظم في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف الرقابة المالية



على المال العام وفقاً لظروف كل دولة، وذلك في ظل اتجاه العالم أجمع إلى تطبيق النظم الآلية المتكاملة في شتى المجالات (المحاسبي، والرقابي، والإداري.....) وغيرها داخل جميع الجهات الحكومية؛ وذلك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد الدولة، وتكمن أيضاً الأهمية العلمية لهذا البحث فيما أوصت به المنشآت المالية الدولية؛ مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التقارير الصادرة منها إلى ضرورة تطبيق نظم **GFMIS** وما يكملها من نظم **GPS&GPOS** في القطاع الحكومي للدول النامية وعلى الرغم من ذلك توجد ندرة في الدراسات والأبحاث التي تناولت الرقابة الإلكترونية وتلك النظم الحديثة.

2. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لنظام الرقابة الإلكترونية إلى حادثة تطبيقه كنظام رقابي على التعاملات المالية الحكومية لحدثة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية **GFMIS** وما يكمله من نظم **GPS&GPOS** بوزارة المالية والوحدات الحسابية كافة المختلفة بالجهات الحكومية، وما ينتج عنه من آثار، ومدى فعاليته في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تقييم ما طُبّق وما سيُطبق من تلك النظم داخل جمهورية مصر العربية.

ثالثاً - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف الرقابة المالية في مصر؛ مما أدى إلى اتساع دائرة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، واتباع الأساليب التقليدية في الرقابة المالية، وفي إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدى إلى ضعف الشفافية والإفصاح عن التعاملات المالية الحكومية على جانبي الاستخدامات والموارد للجهات الحكومية كافة مع عدم توافر معلومات مالية دقيقة عن حجم مصروفات وإيرادات مؤسسات الدولة،



وليد فاروق عطية أحمد

وكذا عن حجم أصول وخصوم الدولة، وفي سبيل ذلك قامت الحكومة المصرية بالاتجاه إلى تحويل الرقابة المالية؛ لكي تعمل بشكل إلكتروني، وتمكنت بشكل كامل بتهيئة بيئة الرقابة في الوحدات الحسابية كافة بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الموازنية وجعلها بيئة إلكترونية والتحول من الشكل التقليدي القديم؛ أي بالاعتماد على الدفاتر ووسائل التحصيل الورقية إلى الرقابة الإلكترونية ممثلة في إدارة المعلومات المالية الحكومية **GFMIS**، ونظم الدفع والتحصيل الإلكتروني **GPOS, GPS** وربطهما معاً لعمل تكامل بينهما، مع ميكنة الموازنة العامة للدولة وتحويلها إلى موازنة إلكترونية تعتمد على البرامج الحكومية وقياس الأداء لتحقيق الأهداف المرجوة من البرامج المخطط لها بالموازنة، وتتمثل مشكلة الدراسة مدى فعالية الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وآثار الرقابة في شكلها التقليدي وبعد تطبيق الرقابة الإلكترونية على أداء وفعالية الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة من العام المالي 2006/2005 حتى 2020/2019.

رابعاً - منهج البحث:

يستخدم الباحث معظم المناهج الاقتصادية المعتمدة في الأبحاث الاقتصادية وركز في هذا البحث على الآتي:

- **المنهج الاستقرائي:** يتمثل في تحديد ظاهرة مدى فعالية الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، ويقوم الباحث بجمع المعلومات والبيانات متبعاً خطوات المنهج من الملاحظات والفرضيات؛ بهدف الوصول إلى علاقات عامة؛ عن طريق تناول الجزئيات بالتحليل ثم التعميم في مراحل تالية من البحث.



• **المنهج الاستنباطي:** ويعتمد على الاستنباط من الملاحظات المجردة أكثر منه على الحقائق الثابتة، علاوة على أن الدراسة تتجه من العام إلى الخاص فتحاول استنباط فروض، حيث في بعض أجزاء البحث يقوم الباحث بشرح وتحليل تقديرات الموازنة العامة للدولة وبعض المؤشرات المالية خلال الفترة من 2006/2005 حتى 2020/2019.

خامساً - الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة / وليد عبد الله عبد العزيز (2017):

استهدفت هذه الدراسة¹ أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، وتعرضت إلى تطور مفهوم إدارة المالية العامة ومناهج تقييمها، ومفهوم ومكونات نظام GFMIS، وتجارب بعض الدول، وأشارت الدراسة إلى الأسلوب الأفقي والرأسي لتفعيل نظام GFMIS، وتوصلت الدراسة إلى أن التطبيق الجزئي في مصر لم يحقق تقدماً ملحوظاً، وقامت الدراسة بالوقوف على أهم المعوقات التي أدت إلى بطء تنفيذ النظام، مع توضيح الإجراءات والإصلاحات المطلوبة على نظام إدارة المالية العامة في مصر وكذا على نظام GFMIS، وتحقيق التكامل بين الأنظمة المالية الأخرى كافة في مصر.

2- دراسة هشام منصور الجوهري (2006):

ركزت هذه الدراسة² على تفعيل دور المديرية المالية بالمحافظات والتابعة لوزارة المالية المصرية في الرقابة على المال العام كأحد محاور الإصلاح الاقتصادي في مصر، من حيث الدور الذي يقوم به ممثلو وزارة المالية في تنفيذ ورقابة الموازنة



وليد فاروق عطية أحمد

العامة في مصر، ومدى اعتماد الدولة عليهم لتفعيل أدوات السياسة المالية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بضبط الإنفاق العام، وخفض عجز الموازنة الدائم بالتحويل إلى موازنة البرامج والأداء، ودور المديرية المالية بالمحافظات في الحد من آثار تطوير ونمو الأنشطة الحكومية على مفاهيم الرقابة وتقييم الأداء.

كما تناولت الدراسة نظرة مستقبلية نحو الدور التي تقوم المحاسبة الحكومية وإعادة النظر في جميع اللوائح والتعليمات المالية، وخاصة القانون رقم 127 لسنة 1981 بشأن المحاسبة الحكومية لتدعيم دور ممثلي وزارة المالية للرقابة على المال العام وتوفير الحصانة الكافية لهم، وأثر حالة الموازنة العامة للدولة على سوق الأوراق المالية في مصر عن طريق دور ممثلي وزارة المالية الرقابي في خفض عجز الموازنة الكلي الذي ينعكس على حالة سوق الأوراق المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، واختتمت الدراسة بأهم ملامح الإصلاح لأوضاع ممثلي وزارة المالية والعاملين بالمديرية المالية بالمحافظات التابعة لوزارة المالية المصرية.

3- دراسة د. محمد راضي عطية محمد (2017):

تناولت الدراسة³ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء، واستهدفت مدى نجاح نظام GFMIS المقرر من قبل وزارة المالية المصرية لدعم الإصلاح المالي للتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، مع إمكانية الاستفادة من النظام بالإسراع في تفعيل موازنة البرامج والأداء، وخلصت الدراسة إلى اشتقاق ثلاثة فروض اختُبرت إحصائياً وتحليل نتائج الاختبار، وانتهت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في الوحدات



الحسابية بجامعة الزقازيق، ولا توجد دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق النظام في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد، بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام GFMIS وتفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء، وأن تطبيق النظام يسهم بفعالية في تشجيع الجهاز الحكومي على الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء.

ب- الدراسات الأجنبية:

4- Integrated Financial Management Information System Implementation and Public Finance Management in Kilifi County, Kenya, by Susan Nasimiyu Simiyu and Samson Kaple Lach (2018).

تناولت هذه الدراسة⁴ تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل وإدارة المالية العامة في مقاطعة كليفيا بكينيا، وخلصت الدراسة إلى أن نظام IFMIS كمورد للمؤسسة يمكن استخدامه للتخطيط لتحسين عملية الميزنة في مقاطعة كليفيا، وأن له آثار إيجابية على نظم إعداد الموازنات بشكل كبير على إدارة المالية العامة في المقاطعة. مع عدم وجود تأثير ملحوظ لنظام الرقابة الإلكترونية IFMIS على التقارير المالية، إلا أنه يمكن استخدامه لتحسين التقارير المالية.

بالإضافة إلى أن تطبيق النظام له آثار إيجابية على الجوانب المالية في إعداد التقارير؛ مثل: الأمان، والموثوقية، والدقة، والسرعة، والملاءمة، والأصالة؛ فكان له بالغ الأثر على إدارة المالية العامة في المقاطعة إلى حد كبير. أخيراً فيما يتعلق بفعالية تأثير الحسابات الدائنة في IFMIS على إدارة المالية العامة استنتجت الدراسة أن تنفيذ IFMIS كان له تأثير كبير على الحد من الاحتيال والفساد في مقاطعة كليفيا.



وليد فاروق عطية أحمد

أما فيما يخص المساءلة التنظيمية كان لتطبيق النظام تأثير كبير وبشكل إيجابي على إدارة المالية العامة في المقاطعة. وفيما يخص جوانب نظم المساءلة التنظيمية؛ مثل: تتبع الأحداث المالية، وتوافر المعلومات، وتحليل التكاليف والإفصاح؛ فإن تطبيق النظام كان له تأثيراً إيجابياً كبيراً على إدارة المالية العامة.

5- Integrated Financial Management Information Systems: Guidelines for effective implementation by the public sector of South Africa, by Christoffel J. Hendriks (2012).

استهدفت الدراسة⁵ نظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة، مع وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ الفعال من قبل القطاع العام في جنوب أفريقيا، وأظهرت الدراسة أن المعايير الدولية للنظم المالية تشكل جزءاً من ممارسات إصلاح إدارة المالية العامة للبلدان النامية على الصعيد العالمي. والرقابة الإلكترونية الفعالة على المالية العامة، تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة؛ فهي بمثابة أداة رادعة للفساد والاحتيال.

وقد أظهرت الدراسة أنه يجب مواجهة الصعوبات عند تنفيذ IFMIS حتى يحقق النظام الوظائف المطلوبة والتأثير الفعال على إدارة المالية العامة، ومنها: نقص القدرات الفنية، وعدم الالتزام من قبل الجهات المنفذة للنظام، وتشكل التحديات المؤسسية والتقنية خطراً على التنفيذ الناجح للنظم المالية الدولية لنظام إدارة المعلومات المالية (IFMIS).

لذا يجب على القطاع العام اتباع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الدولية عند تنفيذ IFMIS، ويجب أن يكون القرار مصحوباً ببناء القدرات الفنية للعاملين على النظام، والالتزام التام من جميع الجهات القائمة على التنفيذ، مع إنشاء إطار قانوني وجدول أعمال فعال لإدارة التغيير، بالإضافة إلى فريق قوي لإدارة المشروع، ونهج



مرحلي للتنفيذ ومحدد جيداً بخطة تنفيذية للمشروع. واستفادت جنوب أفريقيا من الخبرات الدولية في تطبيق النظام سواء من البلدان المتقدمة أو النامية. ويجرى تنفيذ نظام IFMIS لتحقيق النتائج المرجوة منه.

أثر الرقابة الإلكترونية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة

تمهيد:

يعد نظام الرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية هو حل متكامل يقوم بحوسبة دورة حياة إعداد الميزانية بأكملها، وتنفيذ الميزانية، والإبلاغ المالي ويعمل النظام في جميع مؤسسات الميزانية لضمان الشفافية والمساءلة في جميع معاملات الموارد العامة، بما في ذلك التخصيص والاستخدام والرصد ويعمل النظام أساساً على ربط جميع مؤسسات الميزانية لأغراض دعم عملية صنع القرار على نحو مستدير⁶.

ويرى الباحث أن تعريف الرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية هو نظام إلكتروني متكامل يربط جميع جهات الجهاز الإداري للدولة وهيئاتها لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة من مصروفات وإيرادات؛ وذلك من خلال إدارة أكثر فاعلية للنقد المتاح، وتوجيهه إلى وجهته الصحيحة وفقاً للأولويات المقررة طبقاً للسياسات المالية للدولة.

وحيث تنشأ الحاجة إلى وجود نظام متكامل للمعلومات المالية المتعلقة بالرقابة المالية الإلكترونية الحكومية من الآتي:

- 1 - تواجه البلدان ضغوطاً متزايدة لتحسين الإدارة المالية والإبلاغ.
- 2 - تتجه الحكومات بشكل متزايد إلى نظم الإدارة المالية المحوسبة من أجل مساعدتهم على الاستجابة لطلب الحصول على معلومات أفضل.



وليد فاروق عطية أحمد

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف مقبول عالميًا لنظام الرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية، ومع ذلك فإن هناك فهمًا واسعًا بأنه نظام محوسب يُعنى بوظائف الإدارة المالية العامة الحكومية حيث يُصمَّم لدعم وحدات القطاع العام التي يفترض أن يغطيها النظام مع جميع الوظائف التي يوفرها هذا النظام.

ومن ثم لدراسة أثر الرقابة الإلكترونية على الموازنة العامة للدولة ينبغي تحليل مؤشرات أداء الرقابة الإلكترونية في مصر الفترة من 2005 حتى 2020.

مؤشرات أداء الرقابة الإلكترونية في مصر

(الفترة من 2006/2005 حتى 2020/2019)

تمهيد:

قامت وزارة المالية المصرية بداية من العام المالي 2005/2004 باتخاذ خطوات إصلاحية لتحقيق الشفافية والرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة؛ لتحقيق الانضباط المالي للموازنة مع توفير المعلومات المالية الدقيقة عن أداء الموازنة العامة للدولة؛ من خلال تطوير تبويبها وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة العامة، وميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة باستخدام تطبيقات أوراكل المالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع موارد الدولة.

ترتبط درجة تطابق أو اختلاف الحسابات الختامية⁷ للموازنة العامة للدولة مع الربط الأصلي والمعدل للموازنة بدرجة الانضباط المالي للموازنة، علاوة على الكفاءة في تخصيص الموارد، وترتبط أيضًا بدرجة مصداقية الموازنة العامة للدولة بأن تكون واقعية ويجرى تنفيذها وفق المخطط له.



ومن ثم سوف يتناول الباحث إظهار مدى أهمية التطابق والاختلاف بين الموازنة الأصلية والمعدلة والختامي للموازنة العامة للدولة في مصر على النحو التالي:

التطابق والاختلاف بين الموازنة الأصلية والمعدلة والحساب الختامي للموازنة العامة للدولة:

يعد التوافق بين مخصصات الموازنة المالية المقدرة والفعلية، وبين نواتجها المستهدفة والفعلية أحد الآليات المؤسسة اللازمة للتأكيد على الكفاءة التخصيصية، وحسن ترتيب وتنفيذ أولويات الموازنة وتحقيق الموازنة لأهدافها⁸.

كما يعد الانحراف سبباً ونتيجة لضعف أداء الحكومة كما يوضح برنامجها المالي، ومنها: ضعف التخطيط، وضعف الارتباط ما بين وضع السياسات من ناحية، والتخطيط والموازنة من ناحية أخرى، ضعف العلاقة ما بين إعداد الموازنة وتنفيذها، عدم كفاية التمويل اللازم للقيام بالأعمال والصيانة، عدم كفاية النظم المحاسبية، ضعف إدارة النقود، عدم كفاية تقارير الأداء المالي⁹.

ومن ثم يتناول الباحث مدى الاختلاف والتطابق بين ربط الموازنة الأصلي والمعدل والحساب الختامي مع قياس الانحرافات بينهم خلال الفترة من 2005 حتى 2020.

مدي الاختلاف والتطابق بين الموازنة الأصلية والمعدلة والختامي (الفترة من 2005 حتى 2020):

تشير النتائج على مستوى إجمالي إيرادات الموازنة خلال فترة الدراسة إلى وجود انحرافات لإيرادات الموازنة العامة للدولة، ويوضح الجدول التالي الاختلافات بين



الموازنة الأصلية والمعدلة والحساب الختامي على مستوى إجمالي الموازنة خلال فترة الدراسة:

أولاً - قياس الانحرافات بين الربط الأصلي والمعدل والحساب

الختامي لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

تشير النتائج خلال سنوات الدراسة إلى وجود انحرافات بين الربط الأصلي والمعدل والحساب الختامي لمصروفات الموازنة العامة للدولة.

الجدول رقم (1-1) مصروفات الموازنة العامة للدولة (أصلية/ معدلة/ ختامي)

الفترة من (2006/2005 - 2021/2020)¹⁰.

السنوات المالية	المبلغ بالمليون جنيه			نسبة الانحرافات %		
	موازنة أصلية	موازنة معدلة	الختامي	م. أصلية/م. معدلة	م. أصلية/م. ختامي	م. معدلة/م. ختامي
2006/2005	178.818	178.811	207.811	0.0	10.6-	10.6-
2007/2006	٢١٧,٢٧5	٢٢٨,٦٦0	٢٢٢,٠٠29	5.2-	2.3-	3
2008/2007	244.061	290.512	282.290	19.1-	15.6-	3.3
2009/2008	٣٤٣,٩12	٣٦٩,695	٣٥١,499	7.4-	2.2-	5.2
2010/2009	363.917	379.707	365.986	4.3-	0.5-	3.7
2011/2010	403.168	424.113	401.866	5.2-	0.3	5.5
2012/2011	٤٩٠,٥89	٤٩٧,٣٨0	٤٧٠,٩٩2	1.4-	3.9	5.4
2013/2012	533.784	626.837	588.187	17.4-	10.1-	7.2
2014/2013	689.327	774.736	701.514	12.3-	1.7-	10.6
2015/2014	789.430	813.866	723.350	3.9-	8.3	11.4
2016/2015	864.564	885.082	817.842	2.3-	5.4	7.7



0.008	99.9	0.1-	1.031.940	1.115.525	974.793	2017/2016
2.7-	3.1-	0.3-	1.244.407	1.211.416	1.207.137	2018/2017
5.5	3.8	1.7-	1.369.874	1.449.003	1.424.019	2019/2018
12.1	8.8	3.2-	1.434.722	1.624.207	1.574.559	2020/2019
10.5	7.8	2.6-	1.578.774	1.759.019	1.713.177	2021/2020

المصدر: الجريدة الرسمية "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة،
(قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة)".

تشير النتائج خلال سنوات الدراسة إلى وجود انحرافات بين الربط الأصلي
والمعدل والحساب الختامي لمصروفات الموازنة العامة للدولة.

يتبين للباحث من الجدول السابق أن الانحراف بين الموازنة الأصلية والختامي
كان انحرافاً سالباً¹¹ حتى موازنة السنة المالية 2010/2009، وهي ظاهرة سلبية في
حالة المصروفات؛ مما يعني أن المصروفات زادت بأكثر مما هو مقدر في الموازنة
الأصلية بنسبة تتراوح بين (0.5%، 15.6%)، ثم بدأ يتحول هذا الانحراف إلى انحراف
موجب¹²، والانحراف الموجب يعد ظاهرة إيجابية في حالة المصروفات بما يعني أن
المصروفات انخفضت مما هو مقدر لها في الموازنة الأصلية يتراوح ما
بين (0.3%، 3.9%) خلال العامين الماليين (2011/2010، 2012/2011)، ثم زادت
المصروفات خلال العامين الماليين (2013/2012، 2014/2013) بنسبة مئوية
تتراوح ما بين (1.7%، 10.1%)؛ نظراً لتوقف تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية (نظام
إدارة المعلومات المالية GFMIS) للأحداث السياسية التي مرت بها مصر؛ حيث أثرت
بشكل ملحوظ على زيادة الإنفاق العام.

وبانحراف موجب انخفضت المصروفات في العامين التاليين
(2016/2015، 2015/2014) بنسبة تتراوح بين (5.4% : 8.3%)؛ بما يعني



وجود تحسين في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وبداية من العامين الماليين (2016/2017، 2017/2018) إبان الرجوع نحو إعادة بدء تطبيق الرقابة الإلكترونية (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS) كان انحرافاً سالباً بنسبة تتراوح بين (3.1% : 5.9%) ثم بدأ الانحراف الموجب يتزايد في اتجاه سعودي وانخفضت المصروفات بداية من العام المالي (2018/2019)؛ نظراً لتطبيق نظام الرقابة الإلكترونية مع تحسن في إعداد وتنفيذ الموازنة وبداية تطبيق الموازنة الإلكترونية بنسبة تتراوح (3.8% : 8.8%)، ثم ظهرت جائحة فيروس كورونا بداية من عام 2020، وتلاها الحرب التي نشبت بين روسيا وأوكرانيا عام 2022، والتي يعاني العالم تبعاتها الاقتصادية حتى الآن؛ لذا نستنتج فترة حدوث الأزمات والحروب لتحليل المؤشرات الاقتصادية والحكم على الوضع الاقتصادي، ومدى فاعلية نجاح تطبيق نظام من عدمه.

ثانياً - قياس الانحرافات بين الربط الأصلي والمعدل والحساب الختامي

إيرادات الموازنة العامة للدولة: تشير النتائج على مستوى إجمالي إيرادات الموازنة خلال فترة الدراسة إلى وجود انحرافات لإيرادات الموازنة العامة للدولة، ويوضح الجدول التالي الاختلافات بين الموازنة الأصلية والمعدلة والحساب الختامي على مستوى إجمالي الموازنة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (1-2) إيرادات الموازنة العامة للدولة (أصلية/ معدلة/ ختامي).
(2006/2005 - 2021/2020)¹³.

نسبة الانحرافات %			المبلغ بالمليون جنيه			السنوات المالية
معدلة/ ختامي	أصلية/ ختامي	أصلية/ م. معدلة	الختامي	موازنة معدلة	موازنة أصلية	



16.2	16.2-	0.0	١٥١.٢٦٥	130.152	130.152	2006/2005 ¹⁴
5.1-	9.9-	4.8-	١٨٠.٢١٤	١٧١.٧٧٩	١٦٣.٩٠٦	2007/2006
2.9	24.2-	27.1-	221.403	226.616	178.238	2008/2007
205	2.1-	4.6-	282.504	289.479	276.794	2009/2008
49.5	19.2-	68.6-	268.114	379.431	224.986	2010/2009
10.6	7.2	3.4-	265.286	295.564	285.810	2011/2010
16.1	13.2	3.0-	٣٠٣.٦٢١	٣590997	٣٤٩.٦٤٦	2012/2011
13.5	11.0	2.5-	350.322	403.386	393.475	2013/2012
28.3	9.6	18.7-	456.787	599.873	505.499	2014/2013
23.3	15.2	8.1-	465.241	593.189	548.632	2015/2014
24.6	21.0	3.6-	491.487	644.426	622.276	2016/2015
16	1.6	14.3-	659.183	765.806	669.755	2017/2016
8.4	1.6	6.8-	821.134	891.301	834.622	2018/2017
7.1	4.8	2.3-	941.910	1.012.025	989.187	2019/2018
17.5	14.0	3.5-	975.479	1.174.256	1.134.474	2020/2019

المصدر: الجريدة الرسمية "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة،
(قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة)".

يتبين للباحث من الجدول السابق وجود انحراف سالباً¹⁵ حتى موازنة السنة المالية 2010/2009؛ وهي ظاهرة إيجابية في حالة الإيرادات؛ بما يعني أن الإيرادات زادت بأكثر مما كان مقدر في الموازنة الأصلية بنسبة تتراوح ما بين (2.1% : 19.2%)، وهذا راجع لوجود تحسن في إعداد وتنفيذ الموازنة مع توفر رقابة مالية فعالة في تحصيل الإيرادات، ثم تحول إلى انحراف موجب¹⁶ بداية من السنة المالية 2011/2010 حتى 2020/2019؛ وهي ظاهرة سلبية تعني انخفاض الإيرادات بأكثر مما كان مقدر في الموازنة الأصلية بنسبة تتراوح ما بين (1.6% حتى 21%)، وذلك راجع للأحداث السياسية التي مرت بها البلاد بداية من عام 2011 وما تلاه من ضعف في الرقابة



وليد فاروق عطية أحمد

المالية في تحصيل الإيرادات؛ حيث استمر المؤشر في اتجاه صعودي حتى بداية تطبيق الرقابة الإلكترونية (التحصيل الإلكتروني) عام 2017؛ الذي ساعد على تقليل الفساد الناتج من ضعف الرقابة على تحصيل الإيرادات، فإن الإيرادات انخفضت بنسبة تتراوح من (1.6% : 4.8%) وكان متوقع أن يتحول مؤشر الانحراف بعد تطبيق المنظومة إلى الإشارة السالبة إلى أن حدثت أزمة كورونا العالمية (2020/2019) وما تبعها من إجراءات تتعلق بتداعيات الأزمة؛ مما أدى إلى استمرار انخفاض الإيرادات عما هو مقدر في الموازنة الأصلية؛ حيث وصل إلى نسبة 14% عام 2020/2019.

كما يتضح من الجدولين السابقين الآتي:

- أن الانحراف ما بين الموازنة الأصلية والمعدلة هو في الأغلب انحراف سالب؛ بما يعني أن الموازنة المعدلة دائماً أعلى من الموازنة الأصلية، وعلى الرغم من ذلك نجد أن انحراف الختامي عن الموازنة الأصلية أقل منه عن الموازنة المعدلة؛ وهو أمر غير منطقي ناتج عن ضعف المعلومات المالية، ويدل على عدم الدقة في دراسة التعديلات التي تتم على الموازنة.
- أن ظاهرة إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية ظاهرة مستمرة في جميع سنوات الدراسة، ويشير ذلك إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يحتاج إلى إصلاحات لتحسين إعداد الموازنة¹⁷، وهو ما يتوقع تلافيها بانتهاء تطبيق الرقابة الإلكترونية بشكل كامل ونهائي على قطاعات الدولة كافة على المدى القريب.



ثالثاً - قياس الانحرافات بين الربط الأصلي والمعدل والحساب الختامي للعجز الكلي للموازنة العامة للدولة:

تشير نتائج الموازنة خلال فترة الدراسة إلى وجود انحراف للعجز الكلي للموازنة العامة للدولة بين الموازنة الأصلية والمعدلة والحساب الختامي، ويوضح الجدول التالي نسبة الانحراف بين العجز الكلي للموازنة الأصلية والمعدلة والختامي.

يتبين للباحث من الجدول السابق أن الانحراف بين العجز الكلي للموازنة والختامي كان انحرافاً موجباً¹⁸ حتى موازنة 2007/2006 بنسبة تتراوح ما بين (12.1% حتى 15.1%)؛ بما يعني انخفاض العجز الكلي عما هو مقدر له في الموازنة الأصلية، ثم تحول هذا الانحراف إلى انحراف سالب¹⁹ في موازنة العاميين (2009/2008، 2008/2007)؛ بما يعني أن العجز الفعلي زاد بنسبة تتراوح ما بين (3%: 4%) عما هو مقدر له في الموازنة الأصلية.

الجدول رقم (1-3) العجز الكلي للموازنة العامة للدولة (أصلية/ معدلة/ ختامي) الفترة من (2006/2005 - 2021/2020)²⁰.

نسبة الانحرافات %			العجز الكلي			السنوات المالية
م.معدلة/	م. أصلية/	م. أصلية/	الختامي	موازنة معدلة	موازنة أصلية	
ختامي	ختامي	م. معدلة				
15.1	15.1	0	50.385	59.401	59.401	212006/2005
22.4	12.1	10.3-	54.697	68.656	62.238	2007/2006
7.9	4-	11.9-	61.122	65.736	58.769	2008/2007
16.9	3-	19.8-	71.826	83.602	69.797	2009/2008
3	1.7	1.4-	98.038	101.049	99.660	2010/2009
12.9-	23.3-	10.3-	134.459	120.284	109.076	2011/2010
26.6-	24.1-	2.4	١٦٦,٧04	١٣٠,٩٩5	١٣٤,٢79	2012/2011
15.8-	77.6-	61.8-	239.718	218.402	134.995	2013/2012
37.2-	37.3-	0.1-	255.429	186.259	186.045	2014/2013



23.4-	16.4-	6.9	279.430	223.374	239.971	2015/2014
30.6-	31.1-	0.5-	329.195	252.277	251.092	2016/2015
38.5	27.4-	66-	279.589	364.241	219.460	2017/2016
0.7	13.9-	14.6-	422.579	425.239	371.107	2018/2017
2.8	2	0.8-	429.950	442.089	438.594	2019/2018
1.4-	4-	2.6-	462.774	456.733	445.139	2020/2019

المصدر: الجريدة الرسمية "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة، (قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة)".

ثم تحول هذا الانحراف إلى انحراف سالب²² في موازنة العاميين الماليين (2007/2008، 2008/2009)؛ بما يعني أن العجز الفعلي زاد بنسبة تتراوح ما بين (3% : 4%) عما هو مقدر له بالموازنة الأصلية، ثم انخفض العجز بانحراف موجب في العام المالي 2009/2010 بنسبة 1.7%، ونظرًا للأحداث السياسية التي مرت بها مصر بداية من العام المالي 2010/2011، وما تلاه حيث تحول هذا الانحراف إلى انحراف سالب حتى موازنة عام 2017/2018 بنسبة تتراوح ما بين (9.13% : 77.6%)؛ والسبب الرئيس لهذا الانحراف هو ضعف الرقابة المالية في تحصيل الإيرادات المستهدفة، ثم في السنة التالية لإعادة بدء تطبيق منظومة الرقابة الإلكترونية تحول الانحراف إلى انحراف موجب في السنة المالية 2018/2019 بنسبة 2% وكان من المتوقع أن يستمر انخفاض العجز؛ نظرًا لأنه في ظل منظومة الرقابة الإلكترونية أصبحت الرقابة أكثر فعالية إلا أنه حدثت أزمة كورونا العالمية خلال العام المالي 2019/2020؛ مما أدى إلى انحراف سالب بنسبة 4%، ومن المتوقع في ظل تطبيق منظومة الرقابة الإلكترونية بشكل كامل ونهائي أن تكون الرقابة أكثر فعالية على تحصيل الإيرادات وانخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة.



وجدير بالذكر إذا جنبنا فترة الأزمات كجائحة كورونا وغيرها كحرب روسيا وأوكرانيا لما لهما من تأثير على اقتصاد العالم أجمع؛ فإنه يتضح أن لعجز الموازنة العامة للدولة أسباب نوجزها فيما يلي:

أ- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة:

يمر الاقتصاد المصري بحالة الركود ولما لانعكاساته على النمو الاقتصادي؛ فهناك أسباب أخرى أدت لعجز الموازنة العامة للدولة²³؛ أهمها:

- 1- الزيادة المتواصلة في حجم الإنفاق العام، وخاصة الضرورية منها، علاوة على زيادة الاستخدامات الفعلية عن الحجم المخطط.
- 2- تقاعس الإيرادات العامة عن مجاراة ومواكبة زيادة حجم النفقات العامة؛ وذلك بسبب حاجة الجهاز الضريبي للتطوير والتحديث في ظل تحديث نظام الرقابة والتحول لنظام الرقابة الإلكترونية.
- 3- زيادة الإصدار النقدي بمعدل يفوق نمو الناتج القومي بصورة كبيرة.

ومن ثم لو جمعت الحكومة بين السلطة المالية والنقدية؛ فلن يوجد ضمان يحول دون بلوغ الموازنة العامة أرقامًا فلكية، وإلى جوار ذلك سيسود التضخم والكساد معًا.

ب- كيفية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

تستطيع الحكومة الحصول على أموال لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بأي من الطرق الآتية:



وليد فاروق عطية أحمد

إما بطبع نقود جديدة، أو الاقتراض مباشرة من البنك المركزي، أو من البنوك التجارية، أو من الجمهور بشكل عام²⁴، أما في مصر فيتم تمويل عجز الموازنة بواسطة ثلاثة مصادر:

1- الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض، وخاصة صندوق التأمينات الاجتماعية، وصناديق المعاشات، وشركات التأمين. ولم تتم هذه العمليات بشكل اختياري لهذه الهيئات وإنما وفقاً لقوانينها التي تستلزم ذلك سواء كانت تستثمر في سندات حكومية، أو تنفيذاً لأوامر صادرة إليها من الوزراء المختصين، وكان يتم الاقتراض بسعر فائدة أقل بكثير من سعر الفائدة السائدة على العمليات المماثلة في السوق النقدية أو المالية. ويعاب على هذه الطريقة بأن تكلفة الاقتراض تكون غير حقيقية؛ لأن أسعار الفائدة تحدد بقرارات إدارية ولا تمثل التكلفة الاقتصادية، علاوة على أنها تلقي عبء عجز الموازنة على المستفيدين والهيئات الدائنة.

2- الاقتراض الأجنبي من مصادر مختلفة (ثنائية أو جماعية) سواء كانت (تجارية أو ميسرة)، ويعيوب هذه الطريقة أيضاً أن النسبة العظمى منها من مصادر ثنائية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما يترتب على ذلك نتائج ما يترتب على الاعتماد على المعونات الثنائية، ومنها الاعتماد الكبير على مصدر واحد من مصادر المعونة بما ينطوي عليه من احتمال التبعية وتهديد استقلالية صنع القرار.

3- الإصدار النقدي أو استخدام مطبعة النقود الورقية لتمويل ما تبقى ذلك بعد استنفاد المصدرين السابقين، ومما لا شك فيه أن تمويل العجز من المصدرين الأول والثاني يمثل تمويلاً بموارد حقيقية؛ فهي إما مدخرات حقيقية للعاملين في المؤسسات العامة ذات فائض أو مدخرات أجنبية، فهو تمويل بنقود ورقية جديدة تطبع خصيصاً



لهذا الغرض فلا حدود لهذا المصدر بالمطبعة موجودة والورق موجود. فإن هذا المصدر يقوم بتمويل الباقي بعد استنفاد الاقتراض من المصدرين السابقين، فنسبة ما يمول من هذا المصدر تختلف من سنة إلى أخرى.

كما يتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق اقتراض الحكومة مباشرة من البنك المركزي أو إصدار سندات وأذون خزانة.

• الاقتراض المباشر من البنك المركزي:

تتاح هذه الطريق في الدول التي لا يكون لديها أسواق مال متقدمة، حيث الاقتراض من البنك المركزي؛ مما يثير نقطة مهمة في هذا الموضوع هي تحديد معدل الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على هذه القروض.

فإذا أن تكون الفائدة منخفضة، أو أن المعدل يكون صفرًا؛ وفي هذه الحالة تكون تكلفة تمويل العجز تكون بأقل من قيمتها، ولكي نجبر الحكومة على السداد لتغطية عجزها المالي فإنه من المناسب أنها سوف تتحمل معدلات الفائدة السائدة في السوق، وبالتالي إذا كان يتم تحويل أرباح البنك المركزي للخزانة العامة للدولة؛ فإن هذا لا يشجع على إقراض الحكومة المزيد من البنك المركزي إلا إذا وجدت إيرادات مرتفعة تصاحب الفائدة المرتفعة.

عندما تقوم الحكومة بتغطية عجز الموازنة بواسطة الاقتراض من البنك المركزي؛ فإن الفوائد المصاحبة لهذا الاقتراض تتساوى مع الفوائد المدفوعة بواسطة البنك المركزي على الاحتياطات وعلى سندات الخزانة، ومن ثم فإن البنك سيكون مدفوعاً في عقد هذه القروض بالأسباب النقدية، وفي النهاية ينتج عن هذا قيامه بأنشطة شبه مالية.



• وليد فاروق عطية أحمد

وفي بعض الدول لا تقوم بنوكها المركزية بالإقراض للحكومة، ولكن تقوم بشراء الديون في السوق ويسمى هذا بالإقراض غير مباشر وله آثار الإقراض المباشر نفسها. كما يمكن زيادة طلب السوق على هذه الديون الحكومية؛ من خلال السماح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بهذه الديون كجزء من الاحتياطات المطلوبة، أو لتوفير متطلبات السيولة؛ ومن خلال هذه الوسيلة يمكن تخفيض معدلات الفائدة التي تدفعها الحكومة لبيع هذه الديون؛ ولهذا فإن تغير نسبة الاحتياطي ومتطلبات السيولة مع عمليات السوق المفتوحة والتي تشمل السندات الحكومية، ربما يكون بعض النتائج على العجز الحكومي حتى ولو اعتبرت عمليات نقدية بحتة²⁵.

• إصدار سندات حكومية وأذون خزانة:

نجحت سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى نظام الرقابة الإلكترونية في تحقيق تراجع في عجز الموازنة العامة للدولة؛ حيث إن الانحراف بين العجز الكلي للموازنة والختامي كان انحراف موجب في العام المالي 2010/2009 بنسبة 1.7%؛ ونظرًا للظروف السياسية التي مرت بمصر بداية من العام المالي 2011/2010 وما تلاه حيث تحول هذا الانحراف إلى انحراف سالب حتى موازنة عام 2018/2017 بنسبة تتراوح ما بين (13.9% : 77.6%) والسبب الرئيس لذلك هو ضعف الرقابة المالية في تحصيل الإيرادات المستهدفة، ثم في ظل إصلاح نظام المالية العامة وإعادة بدء تطبيق منظومة الرقابة الإلكترونية تحول الانحراف إلى انحراف موجب في السنة المالية 2019/2018 بنسبة 2%، وكان من المتوقع أن يستمر انخفاض العجز إلا أن حدوث أزمة كورونا العالمية خلال العام المالي 2020/2019 أدى إلى انحراف سالب



بنسبة 4%²⁶، ويرجع ذلك إلى نمو النفقات العامة بمعدل متسارع وتباطئ الإيرادات العامة وخاصة الضرائب.

وبالرجوع إلى عام 1991 نجد أنَّ مصر بدأت بإصدار أذون الخزانة تزامناً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي²⁷.

فقامت مصر بإصدار أذون الخزانة مستحقة الوفاء بعد ثلاثة شهور، ثم أصدرت نوعاً آخر بجانب الأول يستحق الوفاء بعد ستة شهور والتزمت بألا تصدر أذونات خزانة طويلة الأجل مدتها عام أو أكثر، فالالاقتصاد المصري كان في مرحلة تحول وكان من المتوقع انخفاض نسبة التضخم خلال السنوات الثلاث الأولى بحيث تصل إلى 10% سنوياً قبل منتصف التسعينات.

واستمرت في مصر في إصدارها حتى وقتنا هذا، وتتميز أذون الخزانة بثقة الأفراد والبنوك مع زيادة الاكتتاب عليها من قبل البنوك والأفراد؛ حيث تطورت رصيدها من 17.5 مليار جنيه عام 1991/ 1992 حتى وصل رصيدها إلى 1639 مليار جنيه عام 2018/2019²⁸؛ مما يوضح أهمية أذون الخزانة التي تعتمد عليها الحكومة المصرية في سد عجز الموازنة العامة للدولة.

الآثار المترتبة على إصدار أذون الخزانة العامة:

ترتب على إصدار أذون الخزانة العامة في مصر آثار إيجابية تتمثل في امتصاص السيولة النقدية، الأمر الذي يجنب اللجوء إلى إصدار النقود لسد عجز الموازنة، بينما يرى البعض أن لها آثاراً سلبية؛ أهمها: تحول الجهاز المصرفي من تمويل المشروعات والاستثمار إلى شراء أذون الخزانة، وارتفاع تكلفتها المتمثلة في ارتفاع فوائدها²⁹:



1- معدلات التضخم:

يعبر وجود التضخم في أي اقتصاد عن فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها: وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار³⁰؛ مما اضطر إلى لجوء معظم الدول النامية، ومنها مصر إلى مؤسسات النقد الدولية للحد من ارتفاع الأسعار وإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية.

لجأت الحكومة المصرية في إصدار أذون الخزانة للسيطرة على ظاهرة التضخم؛ نظرًا للدور الذي تلعبه في عملية سحب السيولة من الاقتصاد مع توجيهها لقطاعات غير إنتاجية.

وبمتابعة معدلات التضخم منذ بداية إصدار أذون الخزانة في مصر عام 1992/1991 نجد انخفاض معدلات التضخم بصورة كبيرة من 21.2% من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى حوالي 2.4% عام 2002/2001 ويرجع ذلك إلى نجاح سياسة أذون الخزانة في بداية تطبيق الإصلاح الاقتصادي؛ من خلال سحب السيولة المحلية لتمويل العجز من خلال موارد حقيقية³¹. ولكن المغالاة في إصدار أذون الخزانة كان سببًا في ارتفاع معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم إلى 14.4% عام 2019 في حين وصلت أذون الخزانة إلى 1639 مليار³².

غير أن التضخم ليس هو الثمرة الوحيدة لسياسة أذون وسندات الخزانة، بل هناك اعتبار آخر متمثل في تثبيت العلاقة بين الجنيه والدولار، وقد استقرت هذه العلاقة لما يزيد عن أربع سنوات بعدما كان طابعها التراجع المستمر للجنيه المصري، ولهذه الحقيقة أهميتها في دعم الثقة في الاقتصاد المصري وتأكيد مصداقية سياسة الإصلاح الاقتصادي.



أما في ظل السياسة الجديدة؛ فإن الحكومة أقرب ما يكون إلى دفع التكلفة الحقيقية للموارد المقترضة التي تستخدمها في تمويل عجز الموازنة وهي ظاهرة في أرقام الميزانية، وفي ذلك شيء من الردع للحكومة حتى لا تأخذ عجز الميزانية مأخذاً سهلاً، علاوة على حافزة على تطبيق حسابات المنافع والتكاليف على النفقات العامة³³.

ويرى الباحث أن إصدار أذون الخزانة له دور مهم في تمويل عجز الموازنة وانخفاض معدلات التضخم؛ لما له من أهمية سحب السيولة الفائضة لتمويل العجز مع عدم المغالاة في إصدارها حتى لا تؤدي إلى نتيجة عكسية وارتفاع معدلات التضخم.

2- الدين العام المحلي:

يأتي تعريف الدين العام المحلي على اقتراض الحكومة؛ من خلال إصدار الأوراق المالية وأذون الخزانة واقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي والجهاز المصرفي، فمن المستقر عليه أن الدين العام المحلي يشمل على ثلاثة مكونات رئيسية³⁴:

- دين مستحق على الحكومة، ويشمل رصيد أذون الخزانة، والسندات الحكومية القائمة، وصافي حساباتها مع الجهاز المصرفي، ورصيد مديونيتها تجاه بنك الاستثمار القومي.

- دين مستحق على الهيئات الاقتصادية، ويشمل رصيد مديونية تلك الهيئات تجاه بنك الاستثمار القومي، وصافي حساباتها لدى الجهاز المصرفي.

- صافي مديونية بنك الاستثمار، وتشمل الموارد التي حصل عليها من صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة وقطاعي الأعمال العام والخاص، صندوق توفير البريد، حصيلة شهادات الاستثمار والعوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار



وليد فاروق عطية أحمد

من المجموعة (أ) وسندات التنمية الدولارية مطروحاً منها المديونية المستحقة للبنك على الحكومة والهيئات الاقتصادية، وأيضاً الرصيد الدائن للبنك لدى الجهاز المصرفي.

تعد سندات وأذون الخزنة العامة من أهم مصادر التي يتكون منها الدين العام المحلي. تعتمد الدولة وبشكل ملحوظ في تمويل الموازنة العامة للدولة على أذون الخزنة باعتبارها أدوات تمويل قصيرة الأجل وهو ما يعزى إلى تمويل الإنفاق الجاري دون الإنفاق الاستثماري الذي يحد من مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، أو جعلها في أضيق حدود، ومن ثم إمكانية التأثير في اتجاه خفض حجم الدين العام المحلي من خلال عائدات الإنفاق الاستثماري³⁵.

اتجهت الحكومة إلى إصدار سندات الخزنة طويلة الأجل وزيادة أجل الدين العام مقارنة بأذون الخزنة في تمويل عجز الموازنة؛ مما يتضح معه النمو المتزايد في الوزن النسبي لإصدارات سندات الخزنة طويلة الأجل مقارنة للأذون من إجمالي الدين العام المحلي؛ حيث تساوى الوزن النسبي لسندات الخزنة مع الوزن النسبي لأذون الخزنة 2015/2014 وصل إلى 31.9% من إجمالي الدين العام الحكومي، ثم تزايد حجم الإصدار الحكومي لأذون الخزنة بما يفوق حجم السندات؛ حيث وصل إلى 1639 مليار جنيه عام 2019/2018³⁶.

بلغت نسبة فوائد أذون الخزنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.4% عام 2019/2018، في حين بلغت نسبة الأجور للناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.2%، وقد بلغت نسبة الدعم للناتج المحلي الإجمالي 5.6% ويتضح من ذلك أن نسبة فوائد أذون الخزنة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد قاربت نسب كل من الأجور والدعم³⁷؛ مما



يعني أن فوائد أذون الخزانة أصبحت سبباً من أسباب زيادة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة.

وتأسيساً على ذلك يتفق الباحث مع رأي أستاذنا الجليل الدكتور/ السيد عطية عبد الواحد نحو السعي للحد من زيادة الدين العام المحلي؛ من خلال العمل على تخفيض الإنفاق العام لاسيما في مجال الدعم والإنفاق الحكومي والأجور، مع العمل على زيادة حصيللة الإيرادات العامة ولاسيما الحصيللة الضريبية³⁸، وخاصة في ظل ميكنة المالية العامة والرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية وعلى الدفع والتحويل الإلكتروني.

ج- الدور الإلكتروني لتلافي عجز الموازنة العامة:

أشار القانون رقم 6 لسنة 2022 بالباب الثالث منه لقواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحويل؛ حيث نصت المادة (26) على الآتي: (يعد صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة ترخيصاً لكل جهة تتضمنها الموازنة، في حدود اختصاصها، باستخدام الاعتمادات المقررة لها في البرامج المخصصة من أجلها وذلك من أول السنة المالية، وتكون كل جهة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ موازنتها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة لها... إلخ).

وتفسيراً لذلك بأنه بعد صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة، والذي يعد ترخيص للجهة للقيام باستخدام الاعتمادات المدرجة لها بالموازنة وفقاً للبرامج المخصصة لها، وذلك من أول السنة المالية، تقوم الجهات باستخدام موازنتها وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المقررة، مع حظر تجاوزها للاعتمادات المقررة لها وفقاً لما أشارت إليه المادة (36) من القانون سالف الذكر.



ونصت المادة (33) منه على الآتي: (تفتح بالوحدة الحسابية المركزية حسابات لكل جهة من الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة.....).

وبناءً على ذلك؛ فإن الدور الرقابي الإلكتروني الذي يقوم به ممثلو المالية بالجهات يتبعه دور رقابي آخر وهو الوحدة الحسابية المركزية بقطاع التمويل؛ حيث بعد موافقة ممثل وزارة المالية وتوقيعه على أمر الدفع كتوقيع إلكتروني ثان، وتوقيع رئيس الجهة كتوقيع أول، يتم إرساله إلى الوحدة الحسابية المركزية التي تقوم بدورها الرقابي الثاني بالسماح بالخصم من حساب الخزنة الموحد بالبنك المركزي لحساب المستفيد.

ولا يفوتنا أن ننوه على أنه بتطبيق الرقابة الإلكترونية أدى ذلك إلى عدم تجاوز الجهات الاعتمادات المدرجة لها بالموازنة العامة للدولة؛ حيث إن الدور الرقابي الإلكتروني قضى على موضوع تجاوز الاعتمادات المدرجة بأبواب الموازنة للجهات، على العكس من ذلك قبل تطبيق الرقابة الإلكترونية كان يكثر التجاوز من الجهات ويزداد عجز الموازنة العامة للدولة، ويقوم قطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية عند قيام الجهات بإرسال ختامي العام المالي له، بإحالة العديد من الجهات التي تجاوزت الاعتمادات المدرجة بموازنتها للتحقيق وتحديد المسؤولية.

وهو الأمر الذي تم تلافيه بالجهاز الإداري للدولة؛ حيث بعد تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS) أدى إلى إحكام عملية الرقابة الإلكترونية، وعدم السماح للجهات بتجاوز الاعتمادات المدرجة إلكترونياً؛ إذ لم يسمح النظام بالتجاوز نظراً للتحكم الآلي وزيادة الدور الرقابي من الوحدة الحسابية المركزية التي لم تسمح بالصرف والتعامل على حساب الخزنة الموحد بالبنك المركزي



المصري، إذا ارتأت أنه مخالفة للقانون واللوائح والتعليمات المنظمة، علاوة على أن نظام التحصيل الإلكتروني يؤدي إلى زيادة فعالية تحصيل الإيرادات والرقابة عليها، ومن ثم فإن الرقابة الإلكترونية لها دور فعال في تلافي عجز الموازنة العامة للدولة. وبعد أن انتهينا من إيضاح مؤشرات أداء الرقابة الإلكترونية خلال الفترة محور الدراسة، بقي أن نبرز المقومات الأساسية المطلوبة لنجاح الرقابة الإلكترونية.

الخاتمة

بدأت مصر منذ مطلع العام المالي 2004 في التوجه إلى التحول من النظام اليدوي في إعداد وتنفيذ الموازنة إلى النظام الإلكتروني؛ من خلال نظام موازنة القطاع العام PSB وهو أحد تطبيقات أوراكل المالية الإصدار رقم 11، وسُمي هذا النظام في وزارة المالية المصرية بمشروع ميكنة الموازنة العامة للدولة.

يُعد التوافق بين مخصصات الموازنة المالية المقدرة والفعالية، وبين نواتجها المستهدفة والفعالية أحد الآليات المؤسسة للالتزام للتأكيد على الكفاءة التخصيصية، وحسن ترتيب وتنفيذ أولويات الموازنة وتحقيق الموازنة لأهدافها، كما يعد الانحراف سبباً ونتيجة لضعف أداء الحكومة كما يوضح برنامجها المالي.

وتوصل الباحث إلى أنه تشير نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة من العام المالي 2006/2005 - 2020/2019 أن ظاهرة إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية ظاهرة مستمرة في جميع سنوات الدراسة، ويشير ذلك إلى عدم الدقة في إعداد الموازنة مما يضعف مصداقية الموازنة، ويشير أيضاً إلى نقص المعلومات المالية الدقيقة التي تساعد محلي الموازنة في بناء موازنة سليمة عند عرضها على مجلس الشعب، وعند إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية، بالإضافة إلى أن



وليد فاروق عطية أحمد

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تقليدي ويحتاج إلى إصلاحات لتحسين إعداد الموازنة، وهو ما يتوقع تلافيه بانتهاء تطبيق الرقابة الإلكترونية بشكل كامل ونهائي على قطاعات الدولة كافة على المدى القريب.

وبناءً على هذا توصل الباحث إلى العديد من النتائج على النحو التالي:

أولاً- نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال الدراسة للعديد من النتائج أبرزها:

- 1- يعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الأداة الرئيسة للرقابة الإلكترونية على التعاملات الحكومية؛ حيث يساعد ممثلي وزارة المالية بالوزارات والهيئات والدوائر الحكومية كافة في تنفيذ أعمال الرقابة المالية على التعاملات الحكومية السابقة كافة على الإنفاق الحكومي بكفاءة وفعالية.
- 2- يعمل نظام إدارة المعلومات المالية على تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للمعاملات المالية الحكومية، والحد من الأخطاء؛ وذلك من خلال تغذية النظام بقواعد العمل والمتطلبات التشريعية المعمول بها والتي لا يمكن تجاوزها، وتحسين نوعية البيانات والمعلومات من حيث الدقة والشمولية مع تعزيز الشفافية؛ من خلال توفير المعلومات المالية والإحصائية والتقارير المتنوعة كافة للمساهمة في عمليات التحليل ودعم متخذي القرار.
- 3- وجود توجه عالمي نحو تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في إصلاح نظام المالية العامة.



- 4- يعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أحد الأساليب الحديثة لعلاج أوجه قصور في النظم المحاسبية الحكومية وله بالغ الأثر في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.
- 5- يساعد النظام في زيادة فاعلية الرقابة الإلكترونية، وفي اكتشاف الاختلاسات المالية والممارسات المالية كافة غير المشروعة، والحد من الغش والتلاعب بجانب رفع كفاءة جودة المحتوى والمضمون للتقارير المالية والحسابات الختامية.
- 6- يساعد في عملية تسهيل إعداد الموازنة بطرق معيارية وموحدة من قبل الوزارات والهيئات المعنية كافة، وربط عمليات التخطيط مع عمليات إعداد الموازنة؛ لتحقيق الأهداف المرجوة، وإعداد جداول الوظائف وتضمين تقديرات التكاليف الجارية للرواتب في مشاريع الموازنات بشكل متكامل، وتقديم مشاريع الموازنات للجهات الحكومية كافة لقطاع الموازنة بواسطة النظام دون الحاجة للوسائل التقليدية لإرسالها، ناهيك عن تبسيط عمليات المراجعة والتعديل على النسخ الأولية من مشروع قانون الموازنة نتيجة النقاشات التي تتم خلال مراحل الإعداد حيث يتم التعديل على النظام بشكل مباشر.
- 7- التطبيق الجيد لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يساعد في تفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء لإعداد الموازنة العامة للدولة.
- 8- استمرار ظاهرة ادخال تعديلات على الموازنة الأصلية في جميع السنوات خلال فترة الدراسة (2006/2005 حتى 2020/2019)، وتشير هذه الظاهرة إلى عدم الدقة في إعداد الموازنة مما يضعف مصداقيتها، وكذا نقص المعلومات المالية الدقيقة لمحلي الموازنة والتي تساعدهم على بناء موازنة سليمة عند عرضها على السلطة التشريعية، وكذا عند دراسة إدخال تعديلات على الموازنة الأصلية.



ثانيًا - التوصيات:

استنادًا لما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

- 1- ضرورة تطوير إجراءات الرقابة الإلكترونية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من قبل شركة Finance E، بحيث تكون وقائية ويكتشف النظام التجاوزات والانحرافات من تلقاء نفسه قبل حدوثها.
- 2- وجوب إنشاء بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى المركزي واللامركزي تستخدم في تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية؛ لربط الوحدات الحسابية كافة بالجهات والدوائر الحكومية وبين المركز الرئيس لنظم المعلومات بوزارة المالية.
- 3- يلزم إعادة تشكيل اللجنة التوجيهية على أن تكون بعضوية رؤساء قطاعات وزارة المالية وبعضوية الأطراف ذات صلة بإدارة المالية العامة في مصر عضو من كل من: (وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، البنك المركزي المصري، بنك الاستثمار القومي، لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، الجهاز المركزي للمحاسبات)، وتختص بالإشراف العام على مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، ومتابعة تنفيذه، وخطط العمل اللازمة لتحقيق أهداف المشروع، ووضع برنامج زمني محدد لتنفيذ المشروع، مع توفير



آلية لتمويل مراحل المشروع واعتماد المعاملات المالية، وإزالة العقبات كافة مع إصدار القرارات والتعليمات اللازمة نحو تعميم تنفيذ النظام على مؤسسات الدولة كافة.

4- ضرورة إنشاء ربط بين إدارة التدفقات النقدية وإدارة الدين العام وإدارة حساب الخزينة الموحد مع نظام ميكنة الموازنة العامة؛ مما يؤدي لوجود مطابقة بين إدارة التدفقات النقدية وبين بيانات قطاع الحسابات الختامية وبين بيانات إدارة الحسابات المركزية حول قيمة العجز النقدي في نهاية كل شهر، وبالتالي وجود معلومة دقيقة حول ما تم تنفيذه من الموازنة بين القطاعات المختصة داخل وزارة المالية، وكذا بين الوزارات القطاعية وبيانات وزارة المالية.

5- ضرورة زيادة فاعلية تدريب العاملين بالجهات الحكومية كافة على كيفية إعداد وتنفيذ (الموازنة الإلكترونية) موازنة البرامج والأداء.

6- القصور في الأساليب المستخدمة وإيجاد الحلول اللازمة لمشكلات التطبيق كافة.

7- وجوب عمل تقرير بصفة شهرية يظهر أول يوم في الشهر التالي مباشرة بعد ظهور كشوف حسابات الوحدة الحسابية المركزية بوزارة المالية؛ لمطابقة أرصدة الوحدات الحسابية بالجهات الحكومية كافة (الموقف المالي) مع الوحدة الحسابية المركزية بالوزارة.

8- جعل الرقابة الإلكترونية على التعاملات المالية الحكومية أكثر فعالية بإسناد الدور الرقابي لممثلي مالية لهم دور رقابي طبقاً لقانون المالية الموحد رقم 6 لسنة 2022، دون أن يكون لهم دور على المنظومة وهم كل من مديري المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات وذلك بعمل اسم مستخدم (user



وليد فاروق عطية أحمد

(name) وكلمة سر (password) لهم؛ بحيث يتسنى لهم الدخول على المنظومة واكتشاف الأخطاء قبل حدوثها لتداركها وليس جعله مقصوراً على ممثلي المالية بالوحدات الحسابية بالجهات الحكومية فقط، ناهيك عن دور المفتشين بالإدارة المركزية للتفتيش المالي بوزارة المالية في اكتشاف الأخطاء بالتفتيش المفاجئ على المنظومة قبل وبعد حدوثها، علاوة على إتاحة هذا الدور الرقابي أيضاً لأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات (الرقابة اللاحقة على التعاملات الحكومية) للحفاظ على المال العام.



المراجع:

أ- المراجع العربية:

- 1- إسلام محمد البنا، "أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في مصر"،
المجلة العلمية للبحوث التجارية، يوليو 2020.
- 2- إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلة النهضة، ع 13، أبريل
2012.
- 3- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة،
2019/1992، 2018/1991.
- 4- الجريدة الرسمية، قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة،
(قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة).
- 5- الجريدة الرسمية، القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المالية العامة
الموحد، 2022.
- 6- حسني حسن مهران، د. السيد فراج، د. رشدي فتحي حجازي، ياسمين فكري:
قياس أثر فوائد أدون الخزنة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، المجلة
العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، م3،
ع2، ج4، يوليو 2022.



وليد فاروق عطية أحمد

- 7- حمزة محمد شاهر حمود، ضوابط الإنفاق العام في النظام المالي اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1995م.
- 8- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2003م.
- 9- عبد الرحمن محمد الشبل، أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2013م.
- 10- عصام حسني محمد عبد الحليم، "الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، مج 27، ع 45، 2017م.
- 11- محمد راضي عطية، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء، مصر، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، مج 39، ع 2، 2017م.
- 12- نشوى محمد عبد ربه، "العجز التوأم: دراسة حالة مصر للفترة 1975 - 2018"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2019م.
- 13- هشام منصور الجوهري عطية، تفعيل دور المديرية المالية في الرقابة على المال العام كأحد محاور الإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، 2006م.



- 14- وليد عبد الله عبد العزيز، رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية بعنوان: "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي ٢٠١٧م.



ب- المراجع الأجنبية:

- Christoffel J. Hendriks, Integrated Financial Management Information Systems: Guidelines for effective implementation by the public sector of South Africa, South African Journal of Information Management | Vol 14, No 1 | a529 | DOI, 2012.
- ED Campos & Sanjay Pradhan , Budgetary institution and Expenditure Outcomes , No 1646, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, September 1996.
- <https://www.mof.gov.eg/ar/archive/finalCalculation/general> ,Last seen on 10/1/2023,08:09pm.
- Keiser : Macro economics , op. cit
- OLAYINKA GABRIEL ACA , Maurice Adiga ACA, Government Integrated Financial Management Information System (Gifmis) as a tool for effective management of government finances, Without publishing house, 2019
- Omneia Amin Helmy, The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt, Working Paper No. 141, The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Cairo, November 2008.
- Richard Allen , Institutions and Tools of Budget Preparation, METAC Budgeting Workshop ,Dead Sea, Jordan, October 12-15, 2015.
- Rifat O. Shannak PhD Conference Paper · April 2015 (Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan, 2015.
- Susan Nasimiyu Simiyu , Mr Samson Kaplelach, Integrated Financial Management Information System Implementation and Public Finance Management in Kilifi County, Kenya, International Journal of Current Aspects in Finance (IJCAF), Volume IV, Issue II, 2018, PP 148- 161, ISSN 2616-6976 , 2018.
- World Bank, Public expenditure management Handbook, The World Bank Washington, D.C., 1998.



الهوامش :

¹ (وليد عبد الله عبد العزيز، رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية بعنوان: "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية **على** كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي ٢٠١٧م.

² (هشام منصور الجوهري **عطية**، تفعيل دور المديرية المالية **في** الرقابة على المال العام كأحد محاور الإصلاح الاقتصادي **في** مصر، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، 2006م.

³ د. محمد **راضي عطية**، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء، **مصر**، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، مج 39، ع2، 2017م.

⁴) Susan Nasimiyu Simiyu, Mr. Samson Kaplelach, Integrated Financial Management Information System Implementation and Public Finance Management in Kilifi County, Kenya, International Journal of Current Aspects in Finance (IJCAF), Volume IV, Issue II, 2018, PP 148– 161, ISSN 2616– 6976, 2018.

⁵) Christoffel J. Hendriks, Integrated Financial Management Information Systems: Guidelines for effective implementation by the public sector of South Africa, South African Journal of Information Management | Vol 14, No 1 | a529 | DOI, 2012.

⁶) Rifat O. Shannak PhD Conference Paper · April 2015 (Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan), p.3.

⁷) = جاء توضيح الحساب الختامي في المادة الأولى من القانون رقم 6 لسنة 2022 بإصدار قانون المالية الموحد: **بأنه** تقرير عن نتائج التنفيذ الفعلي لموازنات الجهات الإدارية الداخلة في الموازنة العامة للدولة والملحقة بها في نهاية السنة المالية.

وطبقاً للمادة 66 من ذات القانون **فإن** الوزارة تعد مشروع الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية **وفقاً** لتصنيفات الموازنة الواردة بهذا القانون ويشتمل على القوائم المالية للجهات الإدارية والوحدات الاقتصادية في نهاية السنة المالية، وتعد الوزارة المختصة بشئون التخطيط تقرير أداء عن مدى تحقيق **أهداف** الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **والأهداف** الاستراتيجية للدولة. على أن تقوم الوزارة بموافاة الوزارة المختصة



يشئون التخطيط ببيانات المتابعة وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون المواعيد والإجراءات التي تلتزم بها الوزارة والوزارة المختصة بشئون التخطيط بتقديم تقاريرها.

⁸¹⁾ ED Campos & Sanjay Pradhan , Budgetary institution and Expenditure Outcomes , No 1646, [Policy Research Working Paper Series](#) from [The World Bank](#), September 1996, P.9

⁹⁾ World Bank, **Public expenditure** manadement Handbook, The World Bank Washington, D.C., 1998 ,P.5.

¹⁰⁾ (<https://www.mof.gov.eg/ar/archive/finalCalculation/general> ,Last seen on 10/1/2023,08:09pm.

وراجع أيضًا الجريدة الرسمية "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة، (قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة).

¹¹⁾ الانحراف السالب في الإشارة يعد ظاهرة سلبية في حالة المصروفات بما يعني بأن المصروفات زادت بأكثر مما هو مقدر في الموازنة الأصلية.

¹²⁾ الانحراف الموجب في الإشارة يعد ظاهرة إيجابية في حالة المصروفات بما يعني بأن المصروفات انخفضت بأكثر مما هو مقدر في الموازنة الأصلية.

¹³⁾ <https://www.mof.gov.eg/ar/archive/finalCalculation/general,previous>, Last seen on 18/1/2023,08:30pm

¹⁴⁾ لصعوبة الحصول على الموازنة المعدلة للعام المالي 2006/2005 تم وضع الموازنة المعدلة بمبلغ الموازنة الأصلية نفسه.

¹⁵⁾ الانحراف السالب في الإشارة يعد ظاهرة إيجابية في حالة الإيرادات بما يعني بأن الإيرادات زادت بأكثر مما كان مقدر في الموازنة الأصلية.

¹⁶⁾ الانحراف الموجب في الإشارة في حالة الإيرادات تعد ظاهرة سلبية بما يعني بأن الإيرادات انخفضت بأكثر مما كان مقدر في الموازنة الأصلية.

¹⁷⁾ (Richard Allen, Institutions and Tools of Budget Preparation, METAC Budgeting Workshop, Dead Sea, Jordan, October 12–15, 2015, p. 8.

¹⁸⁾ الانحراف الموجب في الإشارة ظاهرة إيجابية في العجز بما يعني بأن العجز الفعلي انخفض عما هو مقدر له في الموازنة الأصلية.



¹⁹ الانحراف السالب في الإشارة ظاهرة سلبية في العجز **يعني بأن** العجز الفعلي زاد بأكثر مما مقدر له في الموازنة **الأصلية**.

²⁰ (https://www.mof.gov.eg/ar/archive/finalCalculation/general,Last seen on 20/1/2023,07.00pm.

²¹ لصعوبة الحصول على الموازنة المعدلة للعام المالي 2006/2005 تم وضع الموازنة المعدلة **بمبلغ** الموازنة **الأصلية نفسه**.

²² الانحراف السالب في الإشارة ظاهرة سلبية في العجز **تعني أن** العجز الفعلي زاد بأكثر مما مقدر له في الموازنة **الأصلية**.

²³ د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص 278 وما بعدها.

²⁴ Keiser: Macro economics , op. cit., p.381.

مشار إليه في مرجع د. السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق.

²⁵ المرجع السابق، ص 276.

²⁶ الجريدة الرسمية، "قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها سنوات مختلفة، (قوانين ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة سنوات مختلفة)، مرجع سابق.

²⁷ د. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلة النهضة، ع 13، أبريل 2012، ص 9.

²⁸ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، 1992/1991، 2019/2018.

²⁹ د. **حسني** حسن مهران، د. السيد فراج، د. رشدي فتحي **حجازي**، ياسمين **فكري**: قياس أثر فوائد **أذون** الخزانة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، م 3، ع 2، ج 4، يوليو 2022، ص 581.

³⁰ Omneia Amin Helmy, The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt, Working Paper No. 141, The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Cairo, November 2008, p. 21.

³¹ نشوى محمد عبد ربه: "العجز التوأم: دراسة حالة مصر للفترة 1975-2018"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2019م، ص 36.

³² البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، مرجع سابق.

³³ د. السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 277-278.



- (³⁴) د. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، مرجع سابق، ص 283-284.
- (³⁵) د. إسلام محمد البنا، "أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، يوليو 2020، ص 152.
- (³⁶) د. عصام حسني محمد عبد الحليم: "الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية- كلية الحقوق، مج 27، ع 45، 2017، ص 472.
- (³⁷) د. حسني حسن مهران، د. السيد فراج، د. رشدي فتحي حجازي، ياسمين فكري: قياس أثر فوائد أذون الخزانة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، مرجع سابق، ص 584.
- (³⁸) د. السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 292.



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Vol.114
August 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233